الفصل الثالث

اختفاء الزعامة الشعبية من الميدان

الموقف السياسي

من الراجح أن محمد علي باشا كان يميل في ذات نفسه إلى التخلص من الزعامة الشعبية التي أجلسته على قمة المجد؛ لأن هذه الزعامة كانت في هذا السنوات الأولى من حكمه بمثابة سلطة ذات شأن تستقصي عليه وتراقب أعماله مراقبة مستمرة، وكانت ملجأ الشاكين ممن ينالهم الظلم أو تتحيفهم مساوئ الحكام، ولا نزاع في أن هذا النوع من الرقابة لم يكن مألوفًا ولا سائغًا في ذلك العصر، ولئن كان محمد علي مدينًا للزعامة الشعبية بولاية الحكم وتثبيته وتذليل العقبات التي اعترضته وإحباط الدسائس والمؤامرات التي تدبر له، فإن السلطة في ذاتها من شأنها أن تطغي صاحبها وتنزع به إلى الاستبداد بالأمر؛ فـ«محمد علي» بعد أن استقر في الحكم وثبتت قدمه طمحت نفسُه إلى الاسبتداد، وبدأ يشعر بالغضاضة من تدخل العلماء وأهل الرأي في شئون الحكومة وسعيهم في رفع المظالم عن الناس، ومهما يكن هذا التدخل شرعيًّا ولا غبار عليه لصدوره من قوم بايعوا محمد علي الولاية، بشرط أن يسير في الحكم بالعدل والقسطاس، فمما لا نزاع فيه أنه كان يميل إلى التخلص من هذه الرقابة بإقصاء الزعامة الشعبية عن الميدان.

كل هذا صحيح واقع لا ريب فيه؛ ولكن من الحق أن نقول أيضًا: إن الزعامة الشعبية هي التي هدمت سلطتها بيدها، وإنها كانت تحمل في عناصرها أسباب انحلالها؛ ذلك أن زعماء الشعب لم يكونوا على وفاق وتضامن وإخلاص متبادل، فأخذت أسباب التنافس والتحاسد والمطامع الشخصية تفرق بينهم، ودبت في نفوس الكثيرين منهم عقارب الحسد؛ لما ناله السيد عمر مكرم من المنزلة والرياسة. ومع أن عمر مكرم بلغ مكانته بجدارة واستحقاق لما له من فضل السبق في تكوين تلك الزعامة وإقامتها على طريق السداد، ولما اشتهر عنه من الأنفة والحمية، والتعفف

وعلو النفس، والبعد عن الصغائر ونزعات الهوى؛ فإن زملاءه في الزعامة قد حسدوه ونقموا عليه رياسته، فأخذوا يكيدون له لإضعاف مركزه، والنيل من مكانته، ولم يجدوا سبيلًا أقرب إلى تحقيق غرضهم من التزلف إلى محمد علي والوقيعة بينه وبين عمر مكرم، فانتهزها محمد علي فرصة للتخلص من الزعيم الشعبي الذي كان لديه كالرقيب العتيد على أعماله، ثم للتخلص كذلك من الزعامة الشعبية بجملتها مرة واحدة.

هذا هو السبب الجوهري في تفكك عُرى تلك الزعامة الشعبية وانحلالها. وإذا تأملت فيما ذكره الجبرتي خلال يومياته رأيت أن أسباب التخاذل وتفرق الكلمة قد بدأت تعمل في تقويض دعائم تلك الزعامة من أواخر سنة (١٨٠٥م). واستمرت تلك الأسباب تبدو حينًا وتختفي حينًا آخر إلى أن بلغت مداها سنة (١٨٠٩م)، وانتهت بالوقيعة بالسيد عمر مكرم ونفيه إلى «دمياط»، وبمنفاه وإقصائه عن الميدان انهار ركن الزعامة الشعبية وهوى نجمها الساطع، وطويت صحيفتها إلى حين.

ومما يستوجب الدهشة والأسف أن التخاذل بين الزعماء بدأ لأسباب واهية ما كان يجدر أن تفرق بين قوم حملوا دورًا خطيرًا في حياة مصر السياسية؛ فقد كان أول سبب لانقسامهم هو تزاحمهم على نظر أوقاف الأزهر!

قال الجبرتي في حوادث رمضان سنة ١٢٢٠هـ (نوفمبر سنة ١٨٠٥م):

«وفي هذا الأيام وقعت بين أهل الأزهر منافسات بسبب أمور وأغراض نفسانية يطول شرحها، وتحزَّبوا حزبين؛ حزب مع الشيخ عبد الله الشرقاوي، وحزب مع الشيخ محمد الأمير وهم الأكثر، وجعلوا الشيخ الأمير ناظرًا على الجامع (الأزهر)، وكتبوا له تقريرًا بذلك من القاضي، وختم عليه المشايخ والشيخ السادات والسيد عمر أفندي النقيب. وكانت النظارة شاغرة من أيام الفرنسيس، وكان يتقلدها أحد الأمراء (المماليك)، فلما خرج الأمراء من مصر صارت تابعة لمشيخة الأزهر لوقت تاريخه، فانفعل لذلك الشيخ الشرقاوي».

تخاذل الزعماء وحالتهم النفسية

كان هذا الخلاف من الحوادث الجوهرية التي لفتت نظر الكتاب الإفرنج ممن تابعوا حوادث مصر في ذلك العصر؛ فقد ذكره المسيو «مانجان» في كتابه بقوله:

«إنَّ العلماء اختلفوا فيما بينهم على من يتولى النظر على أوقاف الأزهر، وانقسموا فريقين؛ فريق أراد أن يكون ذلك للشيخ محمد الأمير، وفريق تحزَّب للشيخ الشرقاوي وطلب أن يكون النظر إليه، وقد فاز الأمير وحزبه فتقرر له النظر».

ثم أخذ هذا الخلاف يستفحل مع الزمن، وسعى بعض الشيوخ البعيدين عن أسبابه -وعلى رأسهم الشيخ عبد الرحمن السجيني- أن يحسموه خفية أن يتصدع بناء الجماعة، فدعاهم السجيني إلى داره وأعد لهم وليمة يبتغي بها أن يزول ما في نفوسهم من أسباب الجفاء. **قال الجبرتي** في حوادث صفر سنة ١٢٢١هـ (إبريل سنة ١٨٠٦م): «وفي هذه الأيام كان بين مشايخ العلم منافسات ومناورات ومحاسدات، وذلك في أوائل شهر رمضان سنة ١٢٢٠هـ، وتعصبات بسبب مشيخة الجامع ونظر أوقافه وأوقاف عبد الرحمن كتخدا، فاتفق أن الشيخ عبد الرحمن السجيني ابن الشيخ عبد الرءوف عمل وليمة ودعاهم إليها، فاجتمعوا في ذلك اليوم وتصالحوا في الظاهر».

فتأملْ كيف كانت المنافسة بين الشيوخ والزعماء لأسباب شخصية واهية؛ وهي التزاحم على مشيخة جامع أو إدارة أوقاف. وتأملْ في قول الجبرتي أنهم حينما اجتمعوا على مائدة الشيخ السجيني تصالحوا، وكان صلحهم (في الظاهر). ومعنى ذلك أنه لم يكن إلا رياء ومداهنة، وبقيت السرائر على ما طويت عليه.

لم يخف أمر هذا التنافس على «محمد علي»، بل لا بد أن يكون قد ابتهج له في خاصة نفسه ابتهاجًا عظيمًا، وعزم على استغلاله لينفرد بالحكم، ويتخلص من تلك الرقابة الشعبية، وقد قويت فيه نعرة الانفراد بالحكم بعد إخفاق الحملة الإنجليزية، مما جعله ينزع إلى الاستئثار بالحكومة والقضاء على كل سلطة تراقبه أو تعارضه. وقد بدأ

بالتخلص من الزعامة الشعبية؛ لأن هذه الزعامة مرتكزة على أساس راشخ من التفاف الشعب حولها وصحة المبادئ التي تعمل لها.

ومن الحق أن نقول: إنه لم يكن من بين زعماء الشعب من كان يحسب له حساب كبير مثل السيد عمر مكرم؛ فإنه الرجل الذي كان يتمثل فيه دائمًا تاريخ الثورة، فلم تلن قناته للمنافع والمغريات، ولم تزعزعه الكوارث والتهديدات، وقد ظل يمثل النزاهة والاستقامة حتى آخر نسمة من حياته، وأيده في مسلكه بعض الشيوخ، ولكن أغلبيتهم قد انصرفت إلى أسباب المنافع، والاستكثار من الأموال والضياع والدور والقصور، وأخذوا يقلدون البكوات المماليك في البذخ والرفاهية؛ فأذلتهم الدنيا، وضعفت نفوسهم أمام سلطة الحاكم ونفوذه.

وكان محمد علي عند فرضه الضرائب الجديدة على القرى والالتزامات قد راعى خاطر الشيوخ ليضمهم إليه، فأعفى أملاكهم وضياعهم وما دخل في التزامهم من دفع ضريبة (الفائض). وكذلك شمل بهذا الإعفاء أملاك من ينتمون إليهم؛ فاغتر الشيوخ بهذا التمييز في المعاملة، أكثروا من شراء الحصص من أصحابها المحتاجين، وتركوا الدنيا تفسد من طباعهم. **قال الجبرتي** في هذا الصدد: «وافتتنوا بالدنيا وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم؛ إلا بمقدار حفظ الناموس، مع ترك العمل بالكلية، وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء (المماليك)، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان، وأجروا الحبس والتعزير والضرب، وصار دينهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميري والفائض والمضاف والرماية والمرافعات والمراسلات ... زيادة عما هو بينهم من التنافر والتحاسد والتحاقد على الرياسة والتفاقم والتكالب على سفاسف الأمور وحظوظ الأنفس على الأشياء الواهية».

وغنيٌّ عن البيان أن هذه الحالة النفسية التي وصفها الجبرتي قد أدت إلى إضعاف مكانة الشيوخ وإزالة هيبتهم من القلوب، ومهدت السبيل لـ«محمد علي» ليتسلم

زمامهم؛ لأنه يكفي أن يلوح لهم بمنفعة جديدة، أو يتهددهم بحرمانهم من منفعة قائمة ليضمن ولاءهم وموافقتهم إياه في كل ما يرغب عمله. وكانت الحكومة في غضون ذلك تفرص ما تشاء من الإتاوات والضرائب؛ فطورًا تقرر الاستيلاء على نصيب من إيراد الملتزمين، وتارة تقرر قروضًا إجبارية تكره عليها الملاك والتجار، وكانت فيما تقرره تعفي الشيوخ من الإتاوات، ولكنها قررت في أواخر أكتوبر سنة (١٨٠٧م) إبطال هذا الامتياز وتعميم ما تفرضه من الضرائب العقارية الجديدة على أطيانهم.

الخلاف بين محمد علي والسيد عمر مكرم

كانت الحكومة كلما احتاجت إلى المال تفرض ضرائب وإتاوات جديدة على الأطيان والمتاجر وغيرها؛ فساءت الحالة الاقتصادية، ووقع الضنك واستبد الضيق بالأهالي، وكثرت هجرتهم من القرى، وزاد الحالة حرجًا نقص النيل نقصًا فاحشًا في فيضان أغسطس سنة (١٨٠٨م)، فارتفعت الأسعار، واشتد الغلاء، وقلَّت الغلال في الأسواق، فلجأ الأهالي كعادتهم إلى العلماء، وهؤلاء كلموا محمد علي في كثرة الضرائب وطلبوا إليه رفع تلك المظالم؛ فغضب عليهم الباشا، ونسب إليهم ظلم الأهالي؛ لأنه حينما أعفى أطيانهم من الضرائب الجديدة كانوا هم مع ذلك يقتضونها من الفلاحين، وتهددهم بمراجعة ما نالهم من هذا الباب؛ فقبلوا المراجعة. وكان هذا الجدل نذيرًا باشتداد الخلاف بين محمد علي باشا والعلماء، واتفقوا على إقامة صلاة عامة للاستسقاء؛ وهي الصلاة التي تقام إذا ما شحَّ النيلُ للدعاء إلى الله أن يرفع الكرب ويجري الماء.

قال الجبرتي في هذا الصدد: «فلما كان يوم سبت ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٢٢٣هـ، وخامس عشر مسرى القبطي نقص النيل نحو خمسة أصابع، وانكشف الحجر الراقد الذي عند فم الخليج تحت الحجر القائم؛ فضجَّ الناس ورفعوا الغلال من الرقع والعرصات والسواحل، وانزعجت الخلائق بسبب شحة النيل في العام الماضي

وهيفان الزرع وتنوع المظالم وخراب الريف وجلاء أهله، واجتمع في ذلك اليوم المشايخ عند الباشا، فقال لهم: اعملوا استسقاء وأمروا الفقراء والضعفاء والأطفال بالخروج إلى الصحراء وادعوا الله. فقال له الشيخ الشرقاوي: ينبغي أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم. فقال: أنا لست الظالم وحدي، وأنتم أظلم مني؛ فإني رفعت عن حصتكم الفرض والمغارم إكرامًا لكم؛ وأنتم تأخذونها من الفلاحين، وعندي دفتر محرر فيه ما تحت أيديكم من الحصص يبلغ ألفي كيس، ولا بد أن أفحص ذلك، وكل من وجدته يأخذ الفرضة المرفوعة عن فلاحيه أرفع الحصة عنه. فقالوا له: لك ذلك. ثم اتفقوا على الخروج والسقيا في صبحها بجامع عمرو بن العاص؛ لكونه محل الصحابة والسلف الصالح، يصلون به صلاة الاستسقاء ويدعون الله ويستغفرونه ويتضرعون إليه في زيادة النيل. وبالجملة ركب السيد عمر والمشايخ وأهل الأزهر وغيرهم والأطفال، واجتمع عالم كثير وذهبوا إلى الجامع المذكور بمصر القديمة، فلما كان في صبحها وتكامل الجمع، صعد الشيخ «جاد المولى» على المنبر وخطب بعد أن صلى الاستسقاء، ودعا الله وأمَّن الناسُ على دعائه وحول رداءه، ورجع الناس بعد صلاة الظهر، وبات السيد عمر هناك، وفي تلك الليلة رجع الماء إلى محل الزيادة الأولى واستتر الحجر الراقد بالماء. وفي يوم الإثنين خرجوا أيضًا، وأشار بعض الناس بإحضار النصارى أيضًا، فحضروا وحضر «المعلم غالي» ومن يصحبه من الكتبة الأقباط، وجلسوا في ناحية من المسجد يشربون الدخان، وانفض الجمع أيضًا. وفي تلك الليلة التي هي ليلة الثلاثاء زاد الماء ونودي بالوفاء وفرح الناس، وطفق النصارى يقولون: إن الزيادة لم تحصل إلا بخروجنا. فلما كانت ليلة الأربعاء طاف المنادون بالرايات الحمر ونادوا بالوفاء، وعمل الشنك والوقدة تلك الليلة على العادة، وفي صبحها حضر الباشا والقاضي واجتمع الناس وكسروا السد وجرى الماء في الخليج جريانًا ضعيفًا».

وبالرغم من جريان النيل؛ فإن الضائقة الاقتصادية لم تخف وطأتها، وزادت الحكومة في فرض الضرائب، فازداد البؤس واشتد الضيق بالناس.

ولما كان سنة (١٨٠٩م) قرر محمد علي باشا فرض ضريبة المال الميري على الأراضي الموقوفة؛ وهي المعروفة بـ«الرزق الأحباسية» أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات، وكذلك على أطيان الأوسية التي كانت ملكًا خاصًّا للملتزمين، وهذه الأطيان كانت كلها معفاة من الضرائب. وقرر كذلك فحص أطيان الرزق والأوقاف وطلب حججها ممن يتولون النظر عليه، وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأطيان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف. ومعنى ذلك تمهيد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة؛ لأن الكثير منها قد تقادم العهد على وقفه بحيث أصبحت حججه لا تنطبق عليه لتغير المعالم أو للنزاع في الاستحقاق، وتخويل حكام الأقاليم أمر فحصها معناه إطلاق يدهم في إلغاء ما شاءوا من الأوقاف.

وقررت الحكومة أيضًا إلزام جميع الملتزمين بأن يؤدوا للحكومة نصف الفائض لهم من الالتزام؛ أي نصف الصافي من إيرادهم من الأطيان الداخلة في التزامهم؛ ومعنى ذ لك مقاسمة الملتزمين في معايشهم.

كانت هذه المحدثات سببًا في تبرم جمهور الملاك ونظار الأوقاف والمستحقين والملتزمين، وهم طبقة كبيرة من السكان، ومنهم المحتاجون الذين لا يرتزقون إلا من غلة الأوقاف الموقوفة عليهم من أسلافهم، أو من إيراد الأطيان الداخلة في التزامهم، فلا جرم أن تثير هذه المغارم في نفوسهم عاصفة من الاستياء والسخط، وأن يجأروا بالشكوى إلى الشيوخ، الذين هم ملجأ المظلومين في ذلك العصر.

وكان مفهومًا أن تكون هذه المحدثات سببًا لاشتداد الخلاف بين محمد علي باشا والسيد عمر مكرم؛ لأنه لم يكن منتظرًا أن يقره عليها، وكان له من النفوذ على الجماهير ما يجعل احتجاجه بمثابة إحراج لمركز الحكومة. فاعتراض السيد عمر مكرم واحتجاجه كان أمرًا ذا بال، وله من العواقب في إثارة الشعب ما لا يغرب عن البال. وقد حدث ما كان منتظرًا، فاجتمع الناقمون على المحدثات الجديدة، واتفقوا على أن

يقصدوا إلى الأزهر لرفع ظلامتهم إلى الشيوخ والعلماء، وحدث من قبيل المصادفات أن ولاة الشرطة اعتقلوا طالبًا من طلاب العلم في الأزهر يمت بصلة القربى إلى أحد علمائه (السيد حسن البقلي)، فتشفع العلماء في إطلاق سراحه، فلم يقبلوا، وأرسلوه إلى القلعة؛ فجاءت هذه الحادثة سببًا جديدًا لإثارة الخواطر فوق ثورانها بسبب الضرائب الجديدة.

ففي يوم (السبت ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٢٤هـ، ٣٠ يونية سنة ١٨٠٩م) بينما الشيوخ حاضرون بالأزهر كعادتهم لقراءة الدروس، أقبل الناس أفواجًا من رجال ونساء -ومنهم أهل الطالب المسجون- يصرخون ويستغيثون، وأبطلوا الدروس، فاجتمع الشيوخ بالقبلة، وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم، فحضر إليهم وأخذوا يتداولون الرأي فيما يجب عمله، وتناسوا مؤقتًا منافساتهم الشخصية، واتفقوا على الدفاع عن مصالح الجمهور، ثم انفض الاجتماع وذهبوا إلى بيوتهم على أن يجتمعوا ثانيًا.

واستأنفوا الاجتماع في الغد وتداولوا الأمر، وأجمعوا الرأي على الاعتراض على المحدثات الجديدة من المظالم والمغارم عامة، وأهمها فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الأوسية، ومقاسمة الملتزمين في إيرادهم، وضريبة التمغة على المنسوجات والمصوغات والأواني، واعتقال الطالب الأزهري بغير ذنب جناه، وحبسه بالقلعة، واتفقوا على أن يرفعوا هذا الاحتجاج كتابة إلى محمد علي باشا.

توافق الشيوخ في هذا الاجتماع على الإخلاص والتضامن، «وتعاهدوا وتعاقدوا على الاتحاد وترك المنافرة». كما **يقول الجبرتي**. ولكن هذا العهد لم يكن صادرًا عن نية صادقة؛ فإن حسَّاد السيد عمر مكرم كانوا مضمرين في أنفسهم أن يخذلوه إذا حزب الأمر واشتدت الأزمة، وأن يدعوه وجهًا لوجه أمام «محمد علي».

وظاهر من رواية الجبرتي أنهم اتفقوا رأيًا على الاكتفاء بتقديم العريضة بمثابة احتجاج على تصرفات الباشا، وعدم الذهاب إليه خيفة أن يؤثر فيهم إذا اجتمع بهم،

أو تلين قناتهم إذا صاروا بحضرته. على أن «محمد علي» اعتزم أن يفرق جمعهم باستدعائهم فيختلفوا في وجوب الذهاب إليه أو الامتناع عن مقابلته؛ فتقع الفرقة بينهم، وتظهر مكنونات ضمائرهم، وهنالك يضرب الضربة التي اتفق مع المهدي والدواخلي على إيقاعها بالسيد عمر مكرم.

الوقيعة بالسيد عمر مكرم

وتفضيل ذلك أن «محمد علي» أوفد سكرتيره (ديوان أفندي) لمقابلة الشيوخ وتعرف نياتهم، أو جس نبضهم كما يقولون؛ فوجد منهم في اليوم الأول اتحادًا في الرأي، وأصروا على عدم مقابلته والاكتفاء بالعرض الذي قدموه، وفي ذلك معنى الغضب والاحتجاج الذي يخشى «محمد علي» عواقبه في نفوس الجمهور.

قال الجبرتي في وصف هذه المقابلة: «حضر ديوان أفندي وقال: إن الباشا يسلم عليكم، ويسأل عن مطلوباتكم. فعرفوه بما سطروه إجمالًا، وبينوه له تفصيلًا، فقال: ينبغي ذهابكم إليه، وتخاطبونه مشافهةً بما تريدون، وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شفاعتكم؛ وإنما القصد أن تلاطفوه في الخطاب لأنه شاب مغرور جاهل وظالم وغشوم[1]، ولا تقبل نفسه التحكم، وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم وعدم إنفاذ الغرض. فقالوا بلسانٍ واحدٍ: لا نذهب إليه أبدًا ما دام يفعل هذه الفعال، فإن رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا في السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور. فقال لهم ديوان أفندي: وأنا قصدي أن تخاطبوه مشافهة ويحصل إنفاذ الغرض. فقالوا: لا نجتمع عليه أبدًا ولا نثير فتنة؛ بل نلزم بيوتنا، ونقتصر على حالنا ونصبر على تقدير الله بنا وبغيرنا. وأخذ ديوان أفندي «العرضحال» ووعدهم برد الجواب».

(١) كذا في الجبرتي. وهذه الرواية تقرب في معناها من رواية المسيو «مانجان» في كتابه «تاريخ مصر في حكم محمد علي» جزء ١، ص٣٣٢.

هذا ما ذكره الجبرتي عن اجتماع الشيوخ بسكرتير محمد علي باشا؛ ومنه يتبين أنهم كانوا في بادئ الأمر يدًا واحدة في الاعتراض على المظالم الجديدة، وأن ما سماه الجبرتي «عرضحالًا» كان بمثابة احتجاج شديد له خطره وعواقبه. وكثير من الثورات يكون منشؤها العرائض أو «العرضحالات». وقد كان هذا العرض مقرونًا بالامتناع عن مقابلة الباشا ورفض المباحثة معه، وهذا أمر خطير في ذاته وفي نتائجه، وليس هذا الامتناع مقصورًا كما يقول الشيوخ على أن «يلزموا بيوتهم ويقتصروا على حالهم ويصبروا على تقدير الله بهم وبغيرهم» بل هو إعلان للجمهور بأنهم غضبوا على من أجلسوه منذ سنوات على كرسي الحكم، ومصارحة لهم بأنه خالف الشروط التي بايعوه عليها. ففي هذا العمل السلبي تهديد صريح لمحمد علي بأن يجيب طلباتهم، وإلا فإنهم «لا يجتمعون عليه أبدًا».

وبديهي أن محمد علي باشا أدرك بثاقب نظره ما ينطوي تحت هذه «المقاطعة» من المعاني، وما يترتب عليها من النتائج، فبادر أولًا إلى الإفراج عن الطالب الأزهري «قريب السيد حسن البقلي» الذي كان محبوسًا؛ ليفهم الجمهور أن لا ظلم ولا حبس ولا تعذيب، ثم أخذ يجهد الفكر لفصم عُرى تلك الزعامة الشعبية التي كانت تقلق باله وتقض مضاجعه، ومضت أربعة أيام على اجتماع الشيوخ دون أن يبعث إليهم محمد علي بالجواب، والظاهر أنه قضى هذه الأيام في استمالة بعض الشيوخ إليه والائتمار بالسيد عمر مكرم.

وفي ذلك يقول الجبرتي: «إلى أن بدت الوحشة بين الباشا والسيد عمر مكرم، فتولى كبر السعي عليه سرًّا هو وباقي الجماعة؛ حسدًا وطمعًا ليخلص لهم الأمر دونه حتى أوقعوا به».

وكان بدء هذه المؤامرة أن اجتمع الشيخ محمد المهدي والشيخ محمد الدواخلي وناظر المهمات (محمد أفندي طبل)، واتفقوا معًا على الخطة التي يتبعونها لإنفاذ المؤامرة، وبعد تفرقهم ذهب المهدي والدواخلي إلى السيد عمر وأخذا يدافعان عن

محمد علي باشا، ويبرئانه مما نسب إليه، وكان هذا الدفاع مقدمة انقلابهم على السيد عمر. **قال الجبرتي** في هذا الصدد: «اجتمع الشيخ المهدي والشيخ الدواخلي عند محمد أفندي طبل ناظر المهمات، وثلاثتهم في نفوسهم للسيد عمر ما فيها، وتناجوا مع بعضهم، ثم انتقلوا في عصرها وتفرقوا، وحضر المهدي والدواخلي إلى السيد عمر، وأخبراه أن محمد أفندي المذكور ذكر لهم أن الباشا لم يطلب مال الأوسية ولا الرزق (الأطيان الموقوفة)، وقد كذب من نقل ذلك، وقال: إنه يقول: إني لا أخالف أوامر المشايخ، وعند اجتماعهم به ومواجهته يحصل كل المراد».

فالمهدي والدواخلي دافعا إذن عن محمد علي، ونقضا الاتفاق الذي تمَّ بين الشيوخ في اجتماعهم السابق، ومضمونه ألا يذهبوا إلى محمد علي باشا إلا إذا أجاب مطالبهم؛ لأن كلامهم الجديد للسيد عُمر يدل على قبولهم الاجتماع بالباشا وتحبيذهم هذا الاجتماع.

وقد فطن السيد عُمر إلى سر الخطة الجديدة التي اتبعها المهدي والدواخلي، أما هو فقد أصر على عهده بعد أن ألزم الشيخين الحجة؛ إذ قال لهما: «أما إنكاره طلب مال الرزق والأوسية فها هي أوراق المباشرين عندي لبعض الملتزمين مشتملة على طلب الفرضة (الضريبة) ونصف الفايض (أي نصف إيراد الملتزمين) ومال الأوسية والرزق، وأما الذهاب إليه فلا أذ هب إليه أبدًا، وإن كنتم تنقضون الأيمان والعهد الذي وقع بيننا فالرأي لكم».

وانفضَّ المجلس، وعلم محمد علي باشا بما دار فيه، فأدرك أن السيد عمر مكرم لا تلين قناته، وأنه مصمم على المقاومة، فأخذ -كما يقول الجبرتي- يدبر تفريق جمع الشيوخ، «وخذلان السيد عُمر لما في نفسه منه من عدم إنفاذ أغراضه، ومعارضته له في غالب الأمور، ويخشى صولته، ويعلم أن الرعية والعامة تحت أمره، إن شاء جمعهم، وإن شاء فرقهم، وهو الذي قام بنصره، وساعده، وأعانه، وجمع الخاصة والعامة حتى ملكه الإقليم، ويرى أنه إن شاء فعل نقيض ذلك، فطفق يجمع إليه بعض أفراد من

أصحاب المظاهر ويختلي معه ويضحك إليه، فيغتر بذلك، ويرى أنه صار من المقربين وسيكون له شأن إن وافق ونصح، فيفرغ له جراب حقده ويرشده بقدر اجتهاده لما فيه من المعاونة».

بهذه العبارة وصف الجبرتي موقف محمد علي باشا إزاء السيد عمر مكرم وصفًا دقيقًا؛ فمحمد علي كان يخشى نفوذ السيد عمر ويتوجس من إثارته الجمهور عليه واقتلاعه من مركزه، كما اقتلع خورشد باشا من قبل، ولذلك أخذ يقرب إليه بعض أصحاب المظاهر وطلاب المنافع ويعدهم ويمنيهم ليفصلهم عن السيد عمر.

ورواية الجبرتي في مجموعها تتفق ورواية المسيو «مانجان» (صديق محمد علي باشا) في كتابه؛ فقد ذكر أن السيد عمر مكرم لما حضر إليه سكرتير الباشا وعبد الله بكتاش (ترجمانه) يوم (١٢ يونية سنة ١٨٠٩م)، وكان العلماء مجتمعين عنده، طلبا إليه أن يذهب لمقابلة الباشا، فرفض الذهاب، وأقسم ألا يرى محمد علي باشا إلا إذا عدل عن مشروعه في فرض الضرائب الجديدة، وانتقد سياسته انتقادًا شديدًا قائلًا: «وإذا أصر الباشا على مظالمه فإننا نكتب إلى الباب العالي، ونثير عليه الشعب، وأنزله عن كرسيه كما أجلسته عليه».

فعمر مكرم كان معتمدًا على منزلته عند الشعب، وعلى سابقة يده على محمد علي. أمَّا منزلته الشعبية فكانت تزداد قوة على مدى الأيام؛ لما تبينه الناس من بقائه على عهده، واستمساكه بالمهمة التي أخذها على عاتقه، وهي أن يكون ترجمان الشعب الصادق ورسوله الأمين في مراقبة ولاة الأمور، ورفع المظالم عن الجمهور، فكانت مكانته تعظم كل يوم بما كان يسديه من الخير إليهم، يدلك على عظم مكانته الاجتماعية أنه أقام في ذلك الحين مهرجانًا لختان حفيده في شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٤هـ (إبريل سنة ١٨٠٩م)، فكان من أعظم ما رأته القاهرة روعة وجمالًا؛ احتشدت فيه الجموع من كافة الطبقات، واكتريت الأماكن لمشاهدته. **قال الجبرتي** في وصفه:

«واستهل شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٤هـ، وفيه شرع السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في عمل مهم لختان ابن ابنته، ودعا الباشا والأعيان، وأرسلوا إليه الهدايا والتعابي، وعمل له زفة يوم الإثنين سادس عشر، مشى فيها أرباب الحرف والعربات والملاعيب وجمعيات وعصب صعايدة وخلافهم من أهالي بولاق والكفور والحسينية وغيرها من جميع الأصناف وطبول وزمور وجموع كثيرة، فكان يومًا مشهودًا اكتريت فيه الأماكن للفرجة، وكان هذا الفرح هو آخر طنطنة السيد عمر بمصر؛ فإنه حصل له عقب ذلك ما سيتلى عليك قريبًا من النفي والخروج من مصر».

تدبير المؤامرة

علمت مما تقدم أنَّ الشيخين المهدي والدواخلي كانا قوام الوقيعة بالسيد عمر مكرم، وأنهما أخفقا في إقناعه بالعدول عن موقف الصلابة والتشدد الذي وقفه إزاء محمد علي باشا.

ويقول الجبرتي: إنَّ المهدي والدواخلي أعادا الكرة لإقناع السيد عمر بالعدول عن مقاطعة الباشا، فذهبا إليه ثانيًا صحبة سكرتيره وعبد الله بكتاش ترجمانه، وطال بينهم الكلام والمعالجة؛ ولكن السيد عمر أصر على الامتناع عن مقابلة الباشا، ثم طلبا إلى الشيخ محمد الأمير أن يذهب معهما لمقابلته، فاعتذر بوعكه، والظاهر أنه أَبَى أن يشترك معهما في المؤامرة على السيد عمر، فرفض الذهاب معهما.

وعندئذ أظهر المهدي والدواخلي مكنون نياتهما، فذهبا وحدهما إلى محمد علي باشا بالقلعة، واجتمعا به وهوَّنا له من أمر السيد عمر لكي يطمئن على مركزه إذا أراد أن يبطش به. قال الجبرتي ما خلاصته: إن الباشا قال في كلامه لهما: أنا لا أرد شفاعتكم، ولا أقطع رجاءكم، والواجب عليكم إذا رأيتم مني انحرافًا أن تنصحوني، ثم أخذ يلوم السيد عمر على تخلفه وتعنته، ويثني على الباقين (أي الذين انفصلوا عنه)، وقال عنه: إنه في كل وقت يعاندني، ويبطل أحكامي، ويخوفني بقيام الجمهور. فقال الشيخ المهدي (وهنا بيت القصيد): هو ليس إلا بنا، وإذا خلا عنا فلا يسوي بشيءٍ؛ إنْ هو

إلا صاحب حرفة، أو جابي وقف يجمع الإيراد ويصرفه على المستحقين. **قال الجبرتي:** «فعند ذلك تبين قصد الباشا لهم (أي البطش بالسيد عمر) ووافق ذلك ما في نفوسهم من الحقد للسيد عمر، ثم تباحثوا معه حصة، وقاموا منصرفين مذبذين، ومظهرين خلاف كامن في نفوسهم من الحقد وحظوظ النفس، غير مفكرين في العواقب».

انتهى إذًا هذا الاجتماع بالاتفاق بين محمد علي والمهدي والدواخلي على الوقيعة بالسيد عمر مكرم، وكان الدواخلي حاضر الاجتماع أصالة عن نفسه ونيابة عن الشيخ عبد الله الشرقاوي؛ أي أن الشرقاوي كان شريكًا في المؤامرة، ولكنه لم يشأ أن يظهر فيها بشخصه تفاديًا من اللوم وسوء الظن به، وترك المهدي والدواخلي أن يحكما فصولها، ولم يكن المهدي والدواخلي والشرقاوي في موقفهم عاملين على هدم السيد عُمر فحسب؛ بل كانوا في الواقع يهدمون أنفسهم وزملاءهم، وكل عضو في تلك الزعامة الشعبية التي قامت بدور خطير في تاريخ مصر القومي، وقد فاتهم -وهم تحت تأثير الحقد والحسد «وحظوظ النفس»- أن يقدروا عواقب عملهم، فصدق فيهم قول الجبرتي: إنهم كانوا «غير مفكرين في العواقب».

ذهب المهدي والدواخلي ثانية إلى السيد عمر ليقضيا إليه بما شاءا من حديث الباشا، وكان غرضها تبرير موقف محمد علي، وأراد أن يدخلا الرهبة في نفس السيد عمر حتى يذعن أو يسجلا عليه التمرد والعصيان إذا أصر على موقفه. **قال الجبرتي:** «وحضروا عند السيد عمر وهو ممتلئ بالغيظ مما حصل من الشذوذ ونقض العهد، فأخبروه أن الباشا لم يحصل منه خلاف، وأنه قال: أنا لا أرد شفاعتكم ولكن نفسي لا تقبل التحكم، والواجب عليكم إذا رأيتموني فعلت شيئًا مخالفًا أن تنصحوني وتتشفعوا، فأنا لا أردكم ولا أمتنع عن قبول نصحكم، وأما ما تفعلونه من التشنيع والاجتماع بالأزهر، فهذا لا يناسب منكم، وكأنكم تخوفونني بهذا الاجتماع وتهييج الشرور وقيام الرعية كما كنتم تفعلون في زمان المماليك، فأنا لا أفزع من ذلك. وإن حصل من الرعية أمر ما فليس لهم عندي إلا السيف والانتقام. فقلنا له: هذا لا يكون،

ونحن لا نحب ثوران الفتن، وإنما اجتماعنا لأجل قراءة البخاري، وندعو الله برفع الكرب، ثم قال -أي محمد علي-: أريد أن تخبروني عمن انتبذ لهذا الأمر، ومن ابتدأ بالخلف. فغالطناه، وأنه وعدنا بإبطال الدمغة، وتخفيف الفايض إلى الربع بعد النصف، وأنكر طلب ضريبة المال الميري عن أطيان الأوسية والرزق من إقليم البحيرة».

هذا ما ذكره الجبرتي، ومنه يتبين أن المهدي والدواخلي أرادا الإفضاء إلى السيد عمر بأن محمد علي باشا يعتبر عمل الشيوخ حركة ثورية يتوعد بقمعها بالسيف والانتقام، وأنه سأل عن المدبر لها، فغالطاه في الجواب؛ أي لم يتهما السيد عمر بزعامتها، على أنهما لم يصدقا السيد عمر القول؛ فإن حديثهما مع محمد علي كان يدور حول تحريضه على السيد عمر والتهوين من أمره وتصغير شأنه حتى وصفاه بأنه (صاحب حرفة) أي نقيب الأشراف، ولعمري إن السيد عمر مكرم لم ينل ما نال من المكانة لتوليه نقابة الأشراف؛ بل إن مكانته ترجع إلى شخصيته البارزة ونفسه العالية، وشجاعته ونزاهته، وترفعه عن الدنايا وسفاسف الأمور، ولو لم يكن نقيبًا للأشراف لما نقصت مكانته عما صارت إليه من العظمة ورفعة الشأن.

انتهت المقابلة على غير جدوى، وانفض ذلك المجلس، والمؤامرة ماضية في سبيلها، أو كما قال الجبرتي: «قاموا منصرفين، وانفتح بينهم باب النفاق، واستمر القال والقيل، وكلٌّ حريص على حظ نفسه، وزيادة شهرته وسمعته، ومظهر خلاف ما في ضميره».

واستأنف محمد علي باشا السعي ليكسب السيد عمر ويستميله إليه بالحسنى، وكان الشيوخ وسطاءه في هذا السعي، ففي أول جمادى الثانية سنة (١٢٢٤هـ) اجتمع الشيوخ عند السيد عمر في داره، وأعادوا الكرة لإقناعه بمقابلة الباشا «فحلف السيد عمر أنه لا يطلع إليه، ولا يجتمع به، ولا يرى له وجهًا إلا إذا أبطل هذه الأحدوثات،

وقال: إن جميع الناس يتهمونني معه ويزعمون أنه لا يتجارى على شيء يفعله إلا باتفاقي معه، ويكفي ما مضى، ومهما تقادم يتزايد في الظلم والجور».

وعبثًا حاول الشيوخ إقناعه، فأصر وأبى، فاستقر رأيهم أن يذهبوا دون السيد عمر لمقابلة الباشا، وأرسلوا في طلب الشيخ محمد الأمير لهذا الغرض، فاعتذر بوعكه؛ ومعنى ذلك أنه رفض الذهاب معهم، وأنه كان واقفًا على ما دبره زملاؤه للسيد عمر، فأبى أن يشترك في أدوار هذه المأساة، فاتفقوا على ذهاب الشرقاوي والمهدي والدواخلي والفيومي «وذلك على خلاف غرض السيد عمر، وقد ظن أنهم يمتنعون لامتناعه للعهد السابق والأيمان»، ولكن لم يمنعهم العهد ولم تمنعهم الأيمان عن مقابلة الباشا، فذهبوا إليه وتكلموا معه «وقد فهم كل منهم لغة الآخر الباطنية». ثم ذاكروه في أمر الإتاوات التي فرضها، وكانت موضع شكايات الناس وسخطهم، فأخبرهم أنه يرفع ضريبة الدمغة، وكذلك يرفع الضريبة عن الأطيان الأوسية والرزق (الأطيان الموقوفة) ويكتفي بأخذ ريع فايض إيراد الملتزمين بدلًا من النصف، وانصرفوا من عنده وذهبوا إلى السيد عمر ليعرضوا عيه ما قرره الباشا، لعله يرضى بذلك، فقال لهم: وهل أعجبكم ذلك؟ فلم يجيبوا جوابًا صريحًا، فقال: إنه أرسل يخبرني بتقرير ريع المال الفايض، فلم أرض وأبيت إلا أن يرفعه كله؛ لأنه في العام الماضي لما طلب تقرير الريع قلت له: هذه تصير سنة متبعة. فحلف أنها لا تكون بعد هذا العام، وإنما طلبها لضرورة النفقة على العسكر، وإن طلبها في المستقبل يكون ملعونًا ومطرودًا من رحمة الله، وعاهدني على ذلك، وهذا في علمكم، كما لا يخفى عليكم، قالوا: نعم. قال: وأما قوله: إنه رفع طلب المال عن الأوسية والرزق فلا أصل لذلك، وها هي أوراق البحيرة وجهوا بها الطلب، فقالوا: إننا ذكرنا له ذلك فأنكر، وحاجبناه بأوراق الطلب، فقال: إن السبب في طلب ذلك من إقليم البحيرة خاصة أن المساحين لما نزلوا للكشف على أراضي الري والشراقي ليقرروا عليها فرضة (ضريبة) الأطيان حصل منهم الغش والتدليس، فإذا كان في أرض البلدة خمسمائة فدان ري جعلوها مائة وسموا الباقي رزقًا وأوسية لإعفائها من المال، فقررت ذلك عقوبة لهم في نظير

تدليسهم وخيانتهم، فقال السيد عمر: وهل ذلك أمر واجب فعله، أليس هو مجرد جور وظلم أحدثه في العام الماضي وهي فرضة الأطيان التي ادعى لزومها لإتمام نفقات العسكر، وحلف أن لا يعود لمثلها، وقد عاد وزاد. وأنتم توافقونه وتسايرونه، ولا تصدونه ولا تصدعونه بكلمة، وأنا وحدي مخالفًا وشاذًّا، ولامهم السيد عمر على نقضهم العهد والأيمان، وانفض المجلس «وتفرقت الآراء، وراج سوق النفاق، وتحركت حفائظ الحقد والحسد، وكثر سعيهم وتناجيهم بالليل والنهار، والباشا يراسل السيد عمر ويطلبه للحضور إليه والاجتماع به ويعده بإنجاز ما يشير عليه، وأرسل إليه كتخداه (وكيله) ليترفق به، وذكر له أن الباشا يرتب له كيسًا (خمسمائة قرش) في كل يوم ويعطيه فورًا ثلاثمائة كيس خلاف ذلك، فلم يقبل».

فـ«محمد علي» لما أخفق في استمالة السيد عمر بالوسطاء أراد أن يكسبه بالمال، ولعله ظن أن شأنه شأن صالح قبطان باشا وسائر موظفي حكومة الأستانة «عبيد الدرهم والدينار» كما قال فيهم، ولكن السيد عمر مكرم كان على أخلاق كريمة، أخصها النزاهة والعفة، فلم يؤثر فيه وعد أو وعيد، ولا ترغيب أو ترهيب.

اشتداد الأزمة

وفي غضون ذلك أخذ رسل السوء يزيدون هوة الخلف اتساعًا بين محمد علي والسيد عمر مكرم، وينقلون إلى الباشا ما يقوله السيد عمر في مجالسه، ويزيدون عليه ما سوَّلت لهم أغراضهم، والسيد مصرٌّ ممتنع عن مقابلته، وأحيط بيته بالجواسيس لمراقبة حركاته وسكناته، وإحصاء زواره، وحدث في خلال ذلك أن حرر محمد علي باشا بيانًا برسم الحكومة التركية، يذكر فيه ما أنفقه في مصر من الخراج، وقدره نحو أربعة آلاف كيس[1] وأنها صرفت في مهمات تختص بشئون البلاد؛ فمنها ما صرف في سد ترعة الفرعونية، وما صرف على الحملات العسكرية لمحاربة المماليك، وما أنفقه على عمارة القلعة وترميم المجراة وحفر الترع، وأوضح في بيانه أن الميري قد نقص

(١) كانت الحكومة التركية تطالب بهذا المبلغ كباقي المخصص لها.

بسبب الشراقي؛ وأرسل البيان إلى السيد عمر مكرم لإقراره والتوقيع عليه؛ فامتنع وأظهر الشك في محتوياته، وقال للرسول الذي حمله إليه: «أَمَّا ما صرفه على سد ترعة الفرعونية، فإن الذي جمعه وجباه من البلاد يزيد على ما صرفه أضعافًا كثيره؛ وأما غير ذلك فكله كذب لا أصل له، وإن وجد من يحاسبه على ما أخذه من القطر المصري من الفرض والمظالم لما وسعته الدفاتر». وكان جوابًا جافًّا شديد اللهجة، فلما عاد الرسول إلى محمد علي اشتد حنقه عليه، وطلبه من جديد لمقابلته، فأصر على الامتناع، فلما كثر التراسل بينهما في هذا الشأن قال السيد عمر: «إن كان ولا بدَّ فأجتمع به في بيت السادات؛ وأما طلوعي إليه فلا يكون». فلما بلغ هذا الجواب مسامع محمد علي باشا ازداد حنقه، وكبر عليه أن يشترط السيد عمر مكرم أن تكون المقابلة بينهما في دار غير مقر حكمه، وقال: «هل بلغ له أن يزدريني ويأمرني بالنزول من محل حكمي إلى بيوت الناس». وصمم على البطش به.

ومع بلوغ الأزمة إلى هذا الحد، فإن محمد علي باشا كان يحسب حسابًا كبيرًا لمكانة السيد عمر في الجمهور، فلم يفكر في أن يكون العقاب من نوع ما كان مألوفًا في ذلك العصر من القتل أو السجن؛ بل اعتزم أن يعزله من نقابة الأشراف وينفيه إلى «دمياط» ليبعده عن القاهرة حيث له من النفوذ ما يجعل أهلها رهن إشارة تصدر منه، ورأى بثاقب نظره أن يكون عقابه متفقًا (ظاهرًا) مع الأوضاع الشرعية المألوفة وقتئذ؛ بأن يدعوه إلى الاحتكام فيما شجر بينهما من الخلاف إلى القاضي والشيوخ، وكان مطمئنًّا من قبل إلى حكمهم، واثقًا من تحيزهم، وبهذه الوسيلة يضع السيد عمر في مركز حرج، فإذا هو أجاب الدعوة وقبل حكم القاضي والشيوخ خرج من التقاضي مغلوبًا، وحينئذ يكون لمحمد علي باشا أن ينفيه جزاء خروجه بدون حق على ولي الأمر، وإن لم يحضر كان امتناعه في ذاته خروجًا أيضًا على السلطة الشرعية، فالمؤامرة كانت إذن محكمة التدبير، ولولا نقض الشيوخ للعهود والمواثيق لما استطاع محمد علي باشا أن ينال من خصمه منالًا.

نفي عمر مكرم إلى دمياط

فلما أصبح يوم الأربعاء ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٢٢٤هـ (٩ أغسطس سنة ١٨٠٩م) نزل محمد علي باشا من القلعة وذهب إلى بيت ابنه إبراهيم باشا (وكان وقتئذ بك) بالأزبكية، وطلب القاضي والمشايخ، وأرسل إلى السيد عمر رسولًا من طرفه ورسولًا من طرف القاضي يستدعيانه للحضور ليحتكم وإياه لديهم؛ فأدرك السيد عمر أن المؤامرة قد وصلت إلى دورها الأخير، ورأى من العبث أن يذهب إلى محكمة يعلم من رأي أعضائها وتواطئهم مع خصمه ما يجعل الاحتكام إليهم عبثًا لا يجدي، فآثر الامتناع عن إجابة الدعوة، واعتذر بمرضه، فلم يكن من محمد علي باشا إلا أن أمر في حضرة القاضي والشيوخ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف، ونفيه من مصر، وأن ينفذ الأمر فورًا، وخلع على السيد محمد السادات خلعه نقابة الأشراف.

وقد رأى الشيوخ أن يُراءوا بالعطف على السيد عمر، فتشفعوا عند الباشا أن يمهله ثلاثة أيام، حتى يستعد للرحيل، فأجابهم إلى ذلك، ثم سألوه أن يأذن له بالذهاب إلى أسيوط (مسقط رأسه) لتكون منفى له، فرفض محمد علي إجابة هذا الطلب، وخيَّره بين النفي إلى دمياط أو الإسكندرية، وانفض المجلس على ذلك.

أمَّا السيد عمر فقد قابل هذه المحنة بالثبات ورباطة الجأش، وقال في هذا الصدد: «أما منصب النقابة فإني راغب عنه زاهد فيه، وليس فيه إلا التعب، وأما النفي فهو غاية مطلوبي». ثم طلب أن يكون النفي إلى جهة ليست تحت حكم محمد علي باشا إذا لم يأذن له بالذهاب إلى أسيوط، واختار الطور أو درنة (بطرابلس الغرب)، فعرض هذا الطلب على الباشا، فرفضه، وأصر على نفيه إلى دمياط، فأخذ السيد عمر يستعد للسفر، ووكل عنه السيد المحروقي كبير تجار القاهرة وعهد إليه إدارة أملاكه ورعاية أهل بيته.

رحيل السد عمر مكرم إلى منفاه

كان رحيل السيد عمر إلى دمياط مشهدًا مؤثرًا؛ فإن الجمهور قد أدرك عظم النكبة، وشعر الناس بوحشة كبيرة لنفي الرجل الذي كان ملاذهم وملجأهم في رفع المظالم، فاجتمعوا لوداعه وإظهار عواطفهم نحوه، وكان سيما الحزن والكآبة بادية على جمهور المودعين.

قال الجبرتي في هذا الصدد: «واستهل شهر رجب سنة (١٢٢٤هـ) بيوم الأحد، وفيه اجتمع المودعون للسيد عمر، ثم حضر محمد كتخداي الألفي (الذي عهد إليه اصطحابه إلى منفاه) فعند وصوله قام السيد عمر وركب في الحال وخرج صحبته، وشيعه الكثيرون من المتعممين وغيرهم، وهم يتباكون حوله؛ حزنًا على فراقه، واغتمَّ الناس لسفره وخروجه من مصر؛ لأنه كان ركنًا وملجأ ومقصدًا للناس لتعصبه لنصرة الحق، فسار إلى بولاق، ونزل في المركب، فسافر من ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج إليهم إلى دمياط».

موقف الشيوخ بعد نفي زعيمهم

لم يتورَّع الشيخ محمد المهدي عن إظهار مكنونات ضميره في الدور الأخير من أدوار المأساة؛ ففي صبيحة الليلة التي ارتحل فيها السيد عمر إلى منفاه ذهب إلى محمد علي باشا يلتمس منه المكافأة على تدبير المؤامرة، فطلب وظائف السيد عمر فأنعم عليه الباشا بنظر أوقاف الإمام الشافعي ونظر وقف سنان باشا ببولاق، وطلب كذلك ما كان منكسرًا له من راتبه من الغلال نقدًا أو عينًا مدة أربع سنوات، فأمر محمد علي بدفعها إليه نقدًا من خزانة الحكومة وقدرها خمسة وعشرون كيسًا، وذلك كما يقول الجبرتي «في نظير اجتهاده في خيانة السيد عمر حتى أوقعوا به ما ذكر».

ولم يكتف الشيوخ بالتواطؤ مع محمد علي باشا على الوقيعة بالسيد عمر؛ بل أخذوا بعد نفيه يعملون على النيل من سمعته، ولعلهم رأوا مظاهر حزن الناس على فراقه، وعطفهم عليه، فأرادوا أن يحاربوه بسلاح الافتراء والتشهير، ليسوغوا فعلتهم،

فكتبوا عرضًا لإرساله إلى الأستانة يبررون فيه عزل السيد عمر من نقابة الأشراف ونفيه، نسبوا إليه فيه، أنه أدخل في دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلموا من الأقباط واليهود، وأنه قبض من محمد بك الألفي مبلغًا من المال ليمكنه من حكم مصر في أيام قيام الجمهور على أحمد خورشد باشا الوالي السابق، وأنه كان متواطئًا مع الأمراء المماليك حين شرعوا في مهاجمة القاهرة يوم الاحتفال بوفاء النيل سنة (١٨٠٥)[1]، وأنه أراد أخيرًا إحداث فتنة بين الجمهور ليخلع الباشا ويولي خلافه.

وقد نمق الشيوخ هذا البيان، وطافوا به على زملائهم ليوقعوا عليه، فامتنع كثير منهم عن التوقيع، وبرءوا السيد عمر مما رمي به وقالوا: «هذا كلام لا أصل له». وحصلت مشادة بين رؤساء الشيوخ المدبرين لهذا المنشور وبين الممتنعين عن التوقيع، ثم غيَّروا صورة المنشور، وخففوا لهجته ليحملوا زملاءهم على توقيعه، فامتنع كذلك بعضهم، وكان أشدهم إصرارًا على استنكاره والامتناع عن توقيعه السيد أحمد الطحطاوي مفتي الحنفية، وكان من العلماء الصالحين المتنزهين عن المطامع الدنيوية، فسخط الشيوخ عليه وتهددوه بعزله من منصبه، فلم يعبأ بهم، فعزلوه، وولوا بدله الشيخ حسين المنصوري، وخلع عليه محمد علي باشا خلعة الإفتاء، فلم يكترث السيد الطحطاوي لهذا الأمر، ولم يأبه له، وأعاد إلى الشيخ السادات الخلعة التي خلعها عليه من قبل حينما تولى الإفتاء، فاستاء السادات من هذا العمل، وعده إهانة كبرى له، واستمر السيد الطحطاوي يقبِّح عمل الشيوخ، واعتزلهم واعتكف في داره «وهم يبالغون في ذمه والحط منه؛ لكونه لم يوافقهم على شهادة الزور»، كما يقول الجبرتي، فكان عمل الطحطاوي حجة بالغة على نفاق الشيوخ ورياءهم.

خلا الجو لحسَّاد السيد عمر مكرم والمؤتمرين به؛ ولكنهم في الواقع قد جنوا على أنفسهم وعلى مكانتهم ونفوذهم، فإن المؤامرة التي دبروها قد أسقطت منزلتهم في نظر الجمهور وفي نظر محمد علي باشا، فالجمهور رأى في عملهم معنى الغدر والخيانة،

(١) انظر: ص٢٩.

ومحمد علي رأى فيه الضعة وصغار النفس، فلم يبق لهم عنده ذلك الشأن الذي كان لهم من قبل، ولم يعد يعبأ برأيهم، وسقطت تلك الزعامة الشعبية التي كانت لها المكانة العظمي والقول والفصل في تطور الحوادث مدى عشر سنوات متعاقبة، وزالت عنهم تلك الهيبة التي اكتسبوها بجهادهم وإخلاصهم وتضامنهم، وأضاعوها بتحاسدهم وتحاذلهم، ودالت دولتهم، ولم تقم لهم بعد ذلك قائمة، وحقت عليهم الآية الشريفة: {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم}.

وقد سجل عليهم الجبرتي رأيه فيهم بقوله: «إنَّ الحامل لهم على ذلك كله الحظوظ النفسانية والحسد؛ مع أن السيد عمر كان ظلًّا ظليلًا عليهم وعلى أهل البلد، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم، ولم تقم لهم بعد خروجه من مصر راية، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض». وقال في موضع آخر: «وقد زالت هيبتهم ووقارهم من النفوس، وانهمكوا في الأمور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية».

عمر مكرم في منفاه

أمَّا السيد عمر مكرم فقد عاش في «دمياط» تحت المراقبة «والحرس ملازمون له» إلى أن تشفع له قاضي قضاة مصر صديق أفندي لدى محمد علي باشا، فأذن له بالانتقال إلى طنطا، وذلك في ربيع الأول سنة (١٢٢٧هـ)، فكأنه قضى بدمياط نحو أربع سنوات، وبقي بطنطا إلى ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ (ديسمبر سنة ١٨١٨م) إذ طلب الإذن له أن يؤدي فريضة الحج، وكان محمد علي قد بلغ قمة المجد والسلطة، وقهر الوهابيين، وذاع صيته في الخافقين، فتذكر المنفي العظيم الذي كان له الفضل أكبر الفضل في إجلاسه على عرش مصر، فتلطف بقبول طلبه، وأذن له بالذهاب إلى القاهرة وأن يقيم بداره إلى أوان الحج، وذكر صديقه القديم بالخير، وقال لجلسائه: «أنا لم أتركه في الغربة هذه المدة إلا خوفًا من الفتنة، والآن لم يبق شيء من ذلك؛ فإنه أبي، وبيني وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف».

كتاب محمد علي إلى السيد عمر مكرم

وقد بعث إليه بكتاب رقيق يبلغه إجابة طلبه، والكتاب يحتوي أرق عبارات الاحترام والتبجيل، ويدل على مبلغ ما له عنده من المكانة الرفيعة؛ قال فيه:

«مظهر الشمائل سنيها، حميد الشئون وسميها، سلالة بيت المجد الأكرم، والدنا السيد عمر مكرم، دام شأنه.

أمَّا بعد؛ فقد ورد الكتاب اللطيف من الجناب الشريف، تهنئة بما أنعم الله علينا، وفرحًا بمواهب تأييده لنا، فكان ذلك مزيدًا في السرور، ومستديمًا لحمد الشكور، ومجلبة لثناكم، وإعلانا بنيل مناكم، جزيتم حسن الثناء، مع كمال الوقار ونيل المنى، هذا وقد بلغنا نجلكم عن طلبكم الإذن في الحج إلى البيت الحرام، وزيارة روضته على الصلاة والسلام، للرغبة في ذلك، والترجي لما هنالك، وقد آذناكم في هذا المرام؛ تقربًا لذي الجلال والإكرام، ورجاء لدعواتكم بتلك المشاعر العظام، فلا تَدَعوا الابتهال، ولا الدعاء لنا بالقال والحال، كما هو الظن في الطاهرين، والمأمول من الأصفياء المقبولين، والواصل لكم جواب منا خطابًا إلى كتخدائنا، ولكم الإجلال والاحترام، مع جزيل الثناء والسلام».

عودة عمر مكرم إلى القاهرة ثم نفيه ثانيًا

وبعث الباشا بالخطابين إلى السيد عمر صحبة حفيده السيد صالح، وأرسل إلى كتخدائه يبلغه الأمر «وأشيع خبر مقدمه، فكان الناس بين مصدق ومكذب» حتى وصل إلى بولاق يوم السبت ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٣٤هـ (٩ يناير ١٨٠٩م)، فركب من هناك وتوجه لزيارة الإمام الشافعي، ثم ذهب إلى القلعة وقابل الكتخدا، وكان محمد علي باشا وقتئذ بالإسكندرية، «وهنأه الشعراء بقصائدهم، وأعطاهم الجوائز، واستمر ازدحام الناس أيامًا، ثم امتنع عن الجلوس في المجلس العام نهارًا، واعتكف بحجرته الخاصة، فلا يجتمع عنده إلا بعض من يريدهم من الأفراد، فانكف الكثير عن التردد عليه، وذلك من حسن الرأي».

يتبين من رواية الجبرتي أن منزلة السيد عمر مكرم في قلوب الشعب بقيت كما كانت عند منفاه، ولم ينس الناس ما أسداه لهم من الخير، مع انقضاء عشر سنوات على نفيه، ورجع عظيمًا كما كان قبل نفيه، ولولا ذلك لما هنأه الشعراء بقصائدهم وازدحم الناس على داره، وظاهر أن عيون محمد علي باشا كانت منبثة حول داره ترقب بحذر ازدحام الجماهير على بابه، وتستمع تهاني الشعراء له، وتشهد مظاهر تعلق الشعب بزعيمه القديم، وكيف أن الزمن والمحنة والشيخوخة والنفي، كل ذلك لم يؤثر في منزلته في القلوب، ومن المحتمل أن هذه «المظاهرات» لم تكن لتروق لأصحاب السلطة وقتئذ، ولا يبعد أن يكون قد بلغ السيد عمر أن مثل هذه «المظاهرات» مما يؤخذ عليه، فآثر الاعتكاف في داره حتى لا تكون فتنة ولا تكون وقيعة، فكان ذلك «من حسن الرأي» كما يقول الجبرتي، وأن كلمة «حسن الرأي» تؤكد أن الاعتكاف كان سياسيًّا.

على أن محمد علي لم يأمن على مركزه من نفوذ السيد عمر مكرم، ولم يطمئن لبقائه طويلًا في القاهرة، وبالرغم من شيخوخته واعتكافه في بيته بمصر القديمة (بساحل أثر النبي) فإنه كان مصدر قلق لمحمد علي، وحدث أن قامت في القاهرة سنة (١٨٢٢م) فتنة هاج فيها السكان استياءً من فرض ضريبة جديدة على منازل العاصمة بعد فرضها على منازل البنادر في الأقاليم، فأخذ الموظفون يطوفون بالمنازل لتقدير الضريبة عليها؛ فوقعت مصادمات بين أهالي باب الشعرية وبعض الموظفين الموكول إليهم تقدير الضريبة أدت إلى إقفال الدكاكين وهياج الأهالي، وذهبت جموعهم إلى دار الشيخ العروسي؛ شيخ الجامع الأزهر -وكان يسكن على مقربة من موطن الهياج- وقد خرج من داره قاصدًا الأزهر، فالتفت به الجماهير رجالًا ونساء يضجون ويصيحون، وكادت تقع الفتنة لولا أن عاجلتها الحكومة بالحزم واتخاذ التدابير الكفيلة بحفظ الأمن، ونفذت الحكومة الضريبة كما قررتها، وقد ساورت الظنون محمد علي باشا وارتاب في ألا يكون للسيد عمر مكرم يد في تلك الفتنة، والواقع أنه

كان بعيدًا عنها، فأرسل إليه رسولًا في داره[١] أنهى إليه أن محمد علي يأمره بمغادرة القاهرة والإقامة في طنطا، ومعنى ذلك أنه أمر بنفيه ثانيًا من مصر، فأجاب السيد عمر باستعداده لمبارحة العاصمة بعد أن يعد مركبًا ينقله إلى طنطا، فأخبره الرسول أن المركب معدًّا لهذا الغرض في ساحل مصر القديمة، فأدرك أن المراد أن يغادر المدينة فورًا، ويرحل إلى منفاه؛ فتلقى هذه المحنة الجديدة بالصبر، وبرح العاصمة مساء ذلك اليوم، فكانت هذه هي المرة الرابعة التي يذهب فيها إلى المنفي؛ فالأولى والثانية في عهد الحملة الفرنسية، والمرتان الثالثة والرابعة في عصر محمد علي.

وهكذا كانت حياة ذلك المجاهد الكبير سلسلة من النفي والهجرة، ومكافحة الخطوب والمحن، ولم يُعرف فضله، ولا كوفئ على جهاده بالشكر وحسن التقدير، بل كان نصيبه النفي، والحرمان، والإقصاء من ميدان العمل، ونكران الجميل، وذلك كان جزاء أكبر شخصية ظهرت بين رجالات مصر في فجر النهضة القومية.

(١) يوم ١٥ إبريل سنة (١٨٢٢م)، وقد كانت وفاته في هذه السنة.